

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية



حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها
أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية قبل
الساعة 17:00 بتوقيت جرينيتش يوم 26 يونيو 2013

الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك و الساعة 19:00 بتوقيت
جنيفا و 22:30 بتوقيت دلهي و 2:00 من يوم 27 يوني 2013
بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2013/25*
Original: English

الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى غرب آسيا ينخفض للسنة الرابعة على التوالي

تقرير للأونكتاد يفيد بأن انعدام اليقين السياسي، والنمو الاقتصادي العالمي المحدود يؤثران في المنطقة

جنيف، 26 حزيران/يونيه 2013 - يبين تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013⁽¹⁾ الذي أصدره الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى غرب آسيا في عام 2012 واصلت تباطؤها الذي بدأ في عام 2009. ويفيد التقرير بأن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى المنطقة انخفض بنسبة 4 في المائة في عام 2012 فبلغ 47 مليار دولار، أي نصف المستوى الذي كان عليه في عام 2008.

وقد صدر اليوم تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، المعنون "سلاسل القيمة العالمية، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية".

ويذكر التقرير أن تزايد انعدام اليقين السياسي على الصعيد الإقليمي، وانخفاض توقعات النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي يحجمان نزوع المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في المنطقة وقد تمهم عليه.

وتشير الدراسة إلى أن الرقم الإجمالي يخفي اختلافات مهمة بين البلدان. فقد سجل انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اثنين من البلدان المتلقية الرئيسية - تركيا (انخفاض بنسبة 23 في المائة حتى بلغت 12.4 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (انخفاض بنسبة 25 في المائة حتى بلغت 12.2 مليار دولار) - بمثلان نسبة 52 في المائة من إجمالي التدفقات الداخلة إلى المنطقة. وللمرة الأولى منذ عام 2006، تتنازل المملكة العربية السعودية لتركيا عن مكانتها كأكبر بلد متلق في المنطقة (الشكل 1).

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 , unctadpress@unctad.org , <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

(1) التقرير (رقم المبيعات 0-112868-1-978-13: E.13.II.D.5, ISBN-13: 978-92-1-112868-0) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 85 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

وعلى الرغم من الانخفاض الشديد المسجل في المملكة العربية السعودية، ظل الاستثمار الموجه إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي على نفس المستوى تقريباً في عام 2012 (26 مليار دولار، الشكل 1) بسبب الزيادة الضخمة في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان الأخرى داخل هذه المجموعة. فقد ارتفع هذا الاستثمار الموجه إلى الإمارات العربية المتحدة - ثالث أكبر بلد متلق في المنطقة - بنسبة 25 في المائة، فبلغ 9.6 مليارات دولار، مواصلاً انتعاشاً بدأ في عام 2010، وإن ظل دون الأربعة عشرة مليار دولار التي بلغها في عام 2007. وأدى ارتفاع الإنفاق الحكومي من جانب أبو ظبي، وأداء دبي القوي في القطاعات الأخرى غير الهيدروكربونات إلى المساعدة في إعادة بناء الإقبال الأجنبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد. وقد استحوذت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحدهما على 83 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. وزاد هذا الاستثمار المتجه إلى الكويت بأكثر من الضعف، فبلغ 1.9 مليار دولار، مدفوعاً باحتياز شركة قطر للاتصالات لخصص إضافية في ثاني أكبر مشغل هواتف محمولة في الكويت، وهو شركة الوطنية، مما رفع حصتها إلى 92.1 في المائة. وذكر التقرير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البحرين وعمان وقطر قد ارتفعت أيضاً.

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في المنطقة بنسبة 9 في المائة فبلغ 21 مليار دولار، نظراً، بصفة خاصة، إلى الهبوط الكبير فيما يُوجه من هذا الاستثمار إلى تركيا. ويشير التقرير إلى أن انخفاض النمو العالمي واستمرار التشدد المالي في الاتحاد الأوروبي - وهو أكبر سوق لتركيا - خفض الطلب على صادرات تركيا، مما أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على التصدير.

ويوضح التقرير مع ذلك أن معظم البلدان غير الأعضاء في مجموعة مجلس التعاون الخليجي شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وكانت تلك هي حال العراق، حيث ارتفع هذا الاستثمار في عام 2012 للسنة الثانية على التوالي، وزاد بنسبة 22 في المائة إلى 2.5 مليار دولار، وقد جذبه النمو الاقتصادي القوي للبلد (8.4 في المائة) الذي دعمته زيادات ضخمة في الإنفاق الحكومي. ويذكر تقرير الاستثمار العالمي أن العراق، بما له من ثروة هيدروكربونية هائلة، وعدد كبير من السكان، واحتياجات ضخمة للاستثمار في الهياكل الأساسية، يقدم نطاقاً عريضاً من الفرص للمستثمرين الأجانب الذين يُقبلون تدريجياً على الاستثمار بالرغم مما يواجهه البلد من انعدام للاستقرار السياسي ومن تحديات أمنية.

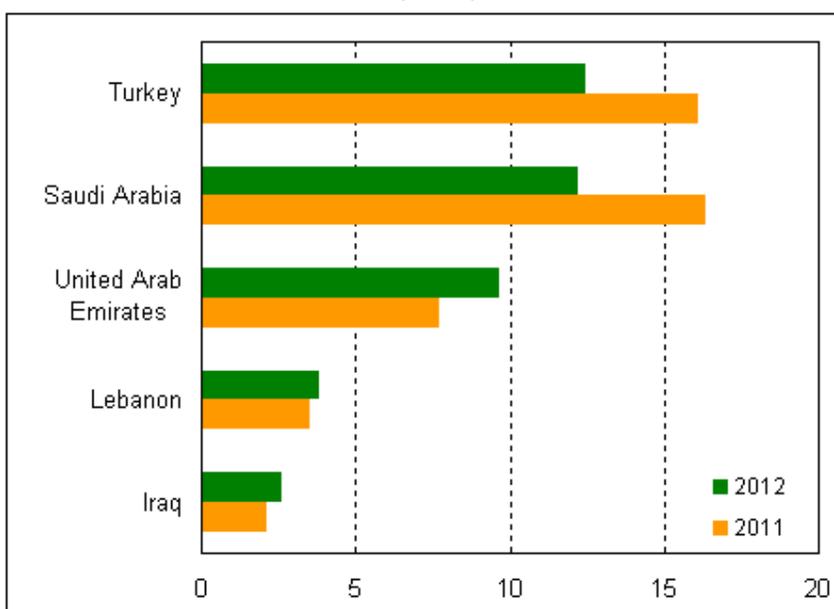
وسجل لبنان أيضاً نمواً إيجابياً في الاستثمار الأجنبي المباشر (9 في المائة)، عززته الاحتيازات الأجنبية في قطاع التأمين وقطاع الخدمات المتصلة بالعقارات.

ويذكر التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى اليمن تحول من قيمة سلبية إلى قيمة إيجابية في عام 2012 (349 مليون دولار)، حيث شجعت تسوية الأزمة السياسية للبلد المستثمرين، في حين أن هذا الاستثمار المتجه إلى الأردن تراجع بنسبة 5 في المائة.

ويشير التقرير إلى أن المستثمرين الأجانب، وبخاصة أولئك الوافدون من البلدان المتقدمة، يترددون في المشاركة في المنطقة، ولا سيما في المشاريع الضخمة. ودفع هذا بعض الشركات المملوكة للدول إلى الإقدام وحدها على تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية، كما حدث مثلاً في حالة مشروع مصفاة جازان في المملكة العربية السعودية الذي تبلغ قيمته 4.6 مليارات دولار - والذي كان من المقرر أن يكون شركة مشتركة بين أرامكو المملوكة للدولة وشركات أجنبية - والذي سُلّم في نهاية المطاف إلى شركة أرامكو. ومن المشاريع الجاري تنفيذها أيضاً مشروع للبتروكيماويات قيمته 5.5 مليارات دولار في رأس لفان في قطر، اختارت له شركة قطر للبتروكيمياويات وحدها الخاصة كشريك بدلاً من العمالة الأجانب. ولكن عام 2012 شهد أيضاً بداية تشغيل مشاريع لشركات مشتركة مع شركات أجنبية منها ما تأخر تنفيذه لفترة طويلة ومنها ما كان متوقفاً، مثل شركة صدارة للكيميائيات، ومصفاة ينبع، وكتلتاهما في المملكة العربية السعودية.

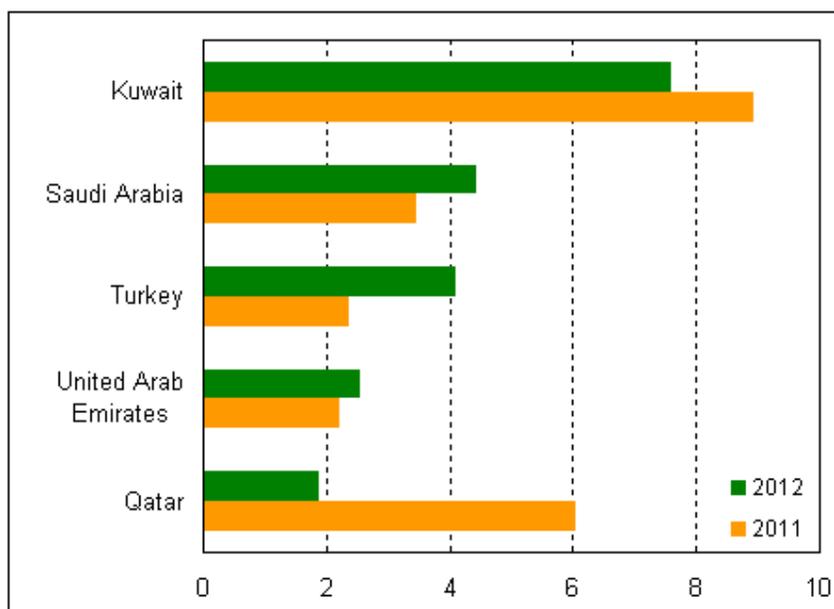
ويشير التقرير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من غرب آسيا انخفض بنسبة 9 في المائة فبلغ 24 مليار دولار في عام 2012، وازداد حدةً للانتعاش الذي حدث في السنة السابقة. وفي حين أن بلدان مجلس التعاون الخليجي واصلت استحوادها على معظم تدفقات هذا الاستثمار الخارج من المنطقة، فقد ظهرت تركيا كمستثمر كبير (الشكل 2)، حيث نمت قيمة استثمارها الخارج بنسبة 73 في المائة لتسجل رقماً قياسياً قدره 4.1 مليارات دولار. ويفيد التقرير بأن هذا يرجع بصفة رئيسية إلى عملية الاحتياز التي بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار - من جانب أناضولو إفاس (Anadolu Efes) (تركيا) - المؤسسة أعمال الجعة الروسية والأوكرانية ساممليير (SABMiller).

الشكل 1: أكبر 5 بلدان متلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا، 2011 و2012
(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013

الشكل 2: أكبر 5 مستثمرين من غرب آسيا، 2011 و2012
(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013